



■ الرئيس اليمني

دعا إلى توحيد الجهود بمواجهة «الحوثي»

الرئيس اليمني يؤكد ضرورة الاسراع باستكمال تنفيذ «اتفاق الرياض»

عدن: مقتل 5 مدنيين وإصابة 17 في هجوم «الميليشيات» استهدف احتفالا وطنيا

الإمامي الذي حكم شمال اليمن قبل عام 1962. وأشار إلى أن استهداف الحفل الذي حضره محافظ محافظة «حجة» عبدالكريم السنيني وقيادة السلطة المحلية وعدد من الشخصيات السياسية والاجتماعية يؤكد تعمد ميليشيات الحوثي الايقاع بأكثر قدر من الضحايا المدنيين معتبرا الهجوم «جريمة حرب وانتهاكا صارخا للقوانين والمواثيق الدولية».

وطالب المجتمع الدولي والمبعوثين الاممي والأمريكي بادانة الهجمات الحوثية المتكررة على الاعيان المدنية والقتل المتعمد للمدنيين وتقديم المسؤولين عنها للمحاكمة.

السعودية على ما قدموه من دعم واسناد للشعب اليمني في معركة الفاصلة. من جانب آخر عام أعلن وزير الإعلام اليمني معمر الارياني أمس الأحد مقتل خمسة مدنيين وإصابة 17 آخرين بينهم 3 صحفيين جراء هجوم بصاروخ باليستي أطلقتته ميليشيات الحوثي مستهدفة فعالية احتفالية رسمية بمدينة «مدي» التابعة لمحافظة «حجة» شمال غربي البلاد.

وأعرب الارياني في تصريح صحفي عن إدانته الشديدة للهجوم «الارهابي» الذي وقع مساء أمس السبت مستهدفا حفلا رسميا لإيقاد الشعلة في الذكرى الـ 59 لثورة 26 سبتمبر ضد نظام الحكم

جميعا على صعيد واحد لمواجهة الخطر الذي يحدق بالجميع». وأشار إلى «أن إسقاط ميليشيات الحوثي للعاصمة اليمنية صنعاء في سبتمبر 2014 يمثل امتدادا لحقبة الحكم الإمامي عبر فلول الإمامة الجدد» لافتا إلى أن «عودتها كشفت للعالم ما تمثله من تهديد وخطر على اليمن والأقليم والعالم والامن والسلم الدوليين».

وبين أن «ميليشيات الحوثي جعلت اليمن رهينة للسياسات الإيرانية التوسعية ومكانا لنقل التجربة الإيرانية التي يرفضها اليمنيون».

وأعرب عن جزيل الشكر لتحالف دعم الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية

عدن - «كونا»: أكد الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي أمس الأول على ضرورة الاسراع باستكمال تنفيذ «اتفاق الرياض» بين الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي بما يضمن توجيه الجهود نحو مقاومة ميليشيات الحوثي وقيام الحكومة بواجباتها وتخفيف تبعات التراجع الاقتصادي.

وأوضح الرئيس هادي في خطاب قري باسمه على قناة اليمن الحكومية بمناسبة الذكرى الـ 59 لثورة 26 سبتمبر 1962 ضد الحكم الإمامي في شمال اليمن «أن «اتفاق الرياض» شكل خارطة طريق لتوحيد الصف ويجب أن يكون ذلك اليوم قبل الغد باعتبار ما مؤشرأ مهما يجمعنا

واحد من كل 13 ضحية كان امرأة أو طفلاً

«الأمم المتحدة»: 350209 أشخاص ضحايا الحرب

في سوريا خلال 10 سنوات

مقتل 7 عناصر من فصيل موال لأنقرة في غارات روسية

الرجمن إن الطائرات الروسية شنت ضربات جوية منذ السبت على عفرين، وأصفا إياها بأنها «نادرة» في هذه المنطقة.

وأكد مسؤول العلاقات العامة في الجيش الوطني الذي شكلته أنقرة من فصائل موالية لها، لوكالة «فرانس برس»، أن «رسالة روسيا واضحة، الضغط على الأتراك (...) والتأكيد على أنه لا يوجد حدود أو خطوط حمراء لأفعالها وأهدافها العسكرية في سوريا. واعتبر أن الغارات هي «عريضة وإجرام روسي متكرر».

ويسري منذ السادس من مارس 2020 وقف لإطلاق النار رعته روسيا خليفة سوريا، وتركيا الداعمة لفصائل معارضة، في منطقة إدلب التي لا تزال خارجة عن سيطرة دمشق.

وسيطرت القوات التركية مع فصائل سورية موالية لها في مارس 2018، على منطقة عفرين ذات الغالبية الكردية، إثر هجوم شنته ضد المقاتلين الأكراد الذين تعتبرهم أنقرة «إرهابيين».



■ سوريا لاتزال تنزف رغم عدد الضحايا المربع

الشمالية، مضيّفاً أن الغارات أسفرت أيضاً عن «سقوط نحو 11 جريحاً من عناصر الفرقة».

وقال مدير المرصد رامي عبد

لتركيا، جراء قصف جوي روسي استهدف مقراً عسكرياً للفرقة في قرية براد ضمن جبل الإحلام بريف مدينة عفرين» في محافظة حلب

«وكالات»: قال مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في أول تقرير له منذ 2014 عن عدد القتلى في الحرب السورية، إن «350209 أشخاص على الأقل قتلوا في الصراع الدائر منذ 10 سنوات»، مضيفاً أن الحصيلة «أقل من العدد الفعلي».

ويشمل العدد المدنيين والمقاتلين ويستند إلى منهجية دقيقة تشترط الاسم الكامل للمتوفي بالإضافة إلى تحديد تاريخ ومكان الوفاة. وقالت ميشيل باشيليت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أمام المجلس: «على هذا الأساس جمعنا قائمة تضم 350209 من أشخاص تم التعرف على هويتهم قتلوا في الصراع في سوريا بين مارس 2011 ومارس 2021».

وأضافت إن «واحداً من كل 13 ضحية كان امرأة أو طفل».

من جانب آخر قُتل 7 مسلحين على الأقل من فصيل سوري موال لأنقرة، اليوم الأحد، في غارات روسية نادرة في منطقة تخضع لسيطرة تركيا

العراق.. مذكرات للقبض على المشاركين في مؤتمر «التطبيع» بكردستان



■ القضاء العراقي يتصدى للمطبعين

أصدر القضاء العراقي، أمس الأحد، قراراً بالبقاء القبض على المشاركين في مؤتمر الدعوة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، الذي عقد في مدينة أربيل بكردستان العراق.

ووفقاً لوسائل الإعلام العراقية، قال المركز الإعلامي لمجلس القضاء الأعلى في بيان، إن «محكمة تحقيق الكرخ الأولى وبناء على معلومات مقدمة من مستشارية الأمن القومي أصدرت مذكرة قبض بحق المدعو

«وسام الحردان» على إثر الدور الذي قام به في الدعوة إلى التطبيع مع إسرائيل».

وأضاف البيان «كما تم إصدار مذكرة قبض بحق المدعو «مثال الألوسي» والموظفة في وزارة الثقافة

«سحر كريم الطائي» عن الجريمة نفسها وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق بقية المشاركين حال معرفة أسمائهم الكاملة. وكانت الحكومة العراقية، أصدرت أمس بياناً حسمت فيه موقفها من دعوات التطبيع مع إسرائيل، عقب اجتماعات عشائية عقدت في مدينة أربيل طالبت بتطبيع العلاقات مع إسرائيل.

وقالت الحكومة العراقية في بيان: «تعرب الحكومة العراقية عن رفضها القاطع للاجتماعات غير القانونية، التي عقدتها بعض الشخصيات العشائرية المقيمة في مدينة أربيل باقليم كردستان، من خلال رفع شعار التطبيع مع إسرائيل».

بغداد وأنقرة يبحثان عدة ملفات واتفاقيات تتعلق بالتجارة والنقل

وكان وزير التجارة التركي محمد موش وصل في وقت سابق اليوم السبت إلى بغداد برفقة وكيل الوزارة رضا توناتور كاي في زيارة رسمية للعراق هي الثانية للوزير التركي في غضون شهرين لبحث عدة ملفات مشتركة.

الى فيشخابور، البلدة الحدودية القريبة من تركيا. وأضاف البيان أن الجانبين خرجا بعدة توصيات منها الاسراع في تقديم المخططات والدراسات لتأهيل «الربط السككي» مع اصدار تعليمات الترانزيت.

الجارين. وذكرت وزارة النقل العراقية في بيان أن الوزيرين بحثا خلال اللقاء سبل تفعيل الاتفاقيات الموقعة بين العراق وتركيا ومنها «الترانزيت» بين البلدين و«الربط السككي» بين ميناء الفاو الكبير وصولاً

بغداد - «كونا»: بحث وزير النقل العراقي ناصر حسين مع وزير التجارة التركي محمد موش حركة التبادل التجاري والنقل وتفعيل اتفاقيات الترانزيت والربط السككي من بين عدة ملفات اقتصادية مشتركة بين البلدين

تأجيل محاكمة رموز بارزة

في نظام بوتفليقة إلى 10 أكتوبر



■ السعيد بوتفليقة

«وكالات» أجلت محكمة جزائرية أمس الأحد محاكمة السعيد بوتفليقة شقيق الرئيس الجزائري الراحل عبد العزيز بوتفليقة وعدد من الرموز البارزة في نظامه إلى 10 أكتوبر «تشرين الأول» المقبل.

وجاء قرار التأجيل استجابة لطلب الذي تقدمت به هيئة الدفاع عن المتهمين لمحكمة الجنايات بالدار البيضاء الضاحية الشرقية للعاصمة وذلك إلى حين استحضار باقي المتهمين غير الموقوفين.

ويواجه السعيد بوتفليقة ووزير العدل السابق الطيب لوح ورجل الأعمال علي حداد والأمين العام السابق لوزارة العدل الطيب

الهاشمي عدة تهم منها جناية التحريض على التزوير في محررات رسمية وإساءة استغلال الوظيفة بالإضافة إلى إعاقة السير الحسن للعدالة والمشاركة في إعاقة سير العدالة.

وكان المحقق لدى المحكمة العليا أمر في 22 أغسطس «آب» 2019 بإبداع وزير العدل السابق رهن الحبس المؤقت بعد الاستماع إليه .

وبرأت المحكمة العسكرية مطلع يناير «كانون الثاني» الماضي، شقيق بوتفليقة من تهمة التخابر مع جهات أجنبية، لكنها أحالته للمحكمة المدنية بملفات فساد.